THE COMMONWEALTH OF MASSACHUSETTS
OFFICE OF THE ATTORNEY GENERAL
ONE ASHBURNTON PLACE
BOSTON, MASSACHUSETTS 02108

(617)727-2200
(617)727-4765 TTY

MAURA HEALEY
Attorney General
www.mass.gov/ago

فتوى قانونية للنائب العام:
وصول متساوي للتعليم العام لكافة الطلبة بصرف النظر عن وضع الهجرة الخاص بهم

ما توصلت إليه المحكمة العليا للولايات المتحدة في قضية بروان ضد مجلس التعليم، 347 U.S. 483, 493 (1954)، هو أمر حقيقي اليوم كما كان وقتها آنذاك:

> "ربما يعتبر التعليم الوظيفة الأكثر أهمية لحكومات الولايات والحكومات المحلية..... وهو أداة رئيسية في إطلاع الطفل على القيم الثقافية، من أجل إعداده لتدريب مهني لاحقًا، ومن أجل مساعدته للتكيف بشكل طبيعي مع بيئته. وفي هذه الأيام، من المشكوك فيه أن أي طفل يُتوقع أن ينجح في الحياة إذا تم حرمانه من فرصة التعلم. ومثل هذه الفرصة، التي تنوط الولاية بتوفيرها، تعتبر أحد الحقوق التي يجب أن تكون متاحة للجميع بالتساوي."

وهذه الفتوى القانونية هدفها التذكير بأن قانون الولاية والقانون الفيدرالي يطلب من الهيئات التعليمية بالولاية والإدارات التعليمية المحلية أن تتيح لكافة طلبة المدارس الإبتدائية والثانوية إمكانية الالتحاق المتساوي للتعليم العام- بصرف النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو هوية النوع أو الدين أو الأصل الوطني أو التوجه الجنسي أو الإعاقة***أو وضع الهجرة***. وتلعب المدارس دورًا غاية في الأهمية في دعم السكان المستضعفين، وقد تشجعنا بواسطة التصريحات الإيجابية في الأسابيع الأخيرة من قبل المدارس والإدارات التعليمية في ماساتشوستس والتي شددت على إلتزامها بخدمة مجتمعات المهاجرين في هذه الأوقات الملتبسة.

ممارسات الإلتحاق بالمدارس التي تقصي الطلبة بناء على وضع الجنسية أو الهجرة الفعلية أو المنتظرة تنتهك قانون الولاية والقانون الفيدرالي. وعلاوة على ذلك، فإن الحق المتساوي في التعليم العام لا يعني فقط حق الإلتحاق بالمدارس، ولكن أيضًا الحق في تعليم خالي من تمييز وتحرش غير قانوني. وقوانين الولاية والقانون الفيدرالي الذي يضمن هذه الحقوق يشمل ما يلي:[1]

- ينص قانون مكافحة التمييز ضد الطلبة في ماساتشوستس أنه لا يمكن إستبعاد أي شخص من التعليم العام في أي مدينة أو يتم التمييز ضده فيما يخص الحصول على الإمتيازات والمميزات ودورات الدراسة بهذه المدارس العامة، على أساس العرق أو اللون أن الجنس أو هوية النوع أو الدين أو الأصل الوطني أو التوجه الجنسي. (M.G.L. c. 76, § 5)

[1] تتضمن القوانين الأخرى ذات الصلة قانون الممارسات التعليمية العادلة في ماساتشوستس، العنوان 2 من قانون الأمريكيين ذوي الإعاقات، القسم 504 من قانون إعادة التأهيل لعام 1973، قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقات والعنوان 9 لقانون تعديلات التعليم لعام 1972.

- يحظر قانون منع التنمر في ماساتشوستس، من بين أشياء أخرى، التنمر بالطلبة أو طاقم المدرسة على أرض المدرسة أو في أنشطة المدرسة. (M.G.L. c. 71, § 37O)
- العنوان 4 من قانون الحقوق المدنية لعام 1964 يحظر التمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو الأصل الوطني في المدارس العامة الابتدائية والثانوية. (42 U.S.C. § 2000c et seq.)
- العنوان 6 من قانون الحقوق المدنية لعام 1964 يحظر التمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو الأصل الوطني في أي برنامج أو نشاط يتلقى مساعدة مالية فيدرالية. (42 U.S.C. § 2000d et seq.)
- قانون تساوي الفرص التعليمية لعام 1974 يتطلب، من بين أشياء أخرى، أن توفر المدرسة لمتعلمي اللغة الإنجليزية خدمات ملائمة للتغلب على العوائق اللغوية التي تمنع المشاركة المتساوية في البرامج التعليمية. (20 U.S.C. § 1701 et seq.)

بالإضافة إلى ذلك، في قضية بليلر ضد دو، 457 U.S. 202 (1982)، قررت المحكمة العليا أن المدارس الابتدائية والثانوية العامة لا يمكنها رفض قبول أي طفل بالتعليم العام يقيم في المنطقة ذات الاختصاص المطبق- سواء كان الطفل مقيم بالدولة قانونيًا أو لا. وقد أوضح بليلر جليًا أن وضع الهجرة أو الجنسية للطفل (أو تلك الخاصة بوالده أو ولي أمره) ليس لها علاقة بحق الطفل في الالتحاق بالتعليم العام. وكما أوضحت المحكمة، "بإنكار حق هؤلاء الأطفال في الحصول على تعليم أساسي، فإننا ننكر عليهم القدرة على العيش داخل هيكل المؤسسات المدنية، ويغلق أي إمكانية حقيقية سيسهمون بها حتى بأقل القليل في تقدم أمتنا" بليلر، 457 U.S. في 223. وعلاوة على ذلك، فإن دستور ماساتشوستس، النقطة 2، رقم 5 § 2، تفرض مهمة عريضة "لتوفير تعليم لجميع [ ] الأطفال أغنياء وفقراء وفي كل مدينة وبلدة في الكومونولث بمستوى التعليم العام..."، ماكدوفي ضد سكرتير المكتب التنفيذي للتعليم، 415 Mass. 545, 606 (1993).

من الضروري أن تتأكد كافة الإدارات التعليمية والمسئولين في الكومونولث أن كافة الأطفال المقيمين ضمن سلطتهم القضائية لديهم إمكانية وصول متساوية للتعليم العام: (1) بالسماح للأطفال بالالتحاق بالمدرسة وحضورها بصرف النظر عن العرق أو الأصل الوطني أو وضع الهجرة أو الجنسية؛ و(2) تجنب طلبات المعلومات ذات التأثير أو الغرض لعدم تشجيع أو منع الوصول إلى المدرسة على أساس العرق أو الأصل الوطني أو وضع الهجرة أو الجنسية و(3) حماية كل الطلبة من التنمر والتحرش على أساس العرق أو الأصل الوطني أو وضع الهجرة أو الجنسية.

يلتزم مكتب النائب العام بتطبيق القوانين المذكورة أعلاه وبضمان الحقوق المدنية لكافة الطلبة في الكومونولث. ولكي نساعدكم في الوفاء بإلتزاماكم القانونية، نشارككم الوثائق الإرشادية التالية:[2]

---

[2] على الرغم من أن هذه الوثائق كان تم إصدارها بواسطة إدارة فيدرالية سابقة، فإن جوهر الإرشاد مستمر في كونه مساعدًا ومتسقًا مع القانون.

- معلومات حول حقوق كافة الأطفال للالتحاق بالمدرسة: أسئلة وأجوبة حول الولايات والإدارات المدرسية والآباء، وزارة العدل الأمريكية ووزارة التعليم الأمريكية (8 مايو، 2014).
- صحيفة وقائع: معلومات حول الحقوق لكافة الأطفال للالتحاق بالمدرسة، وزارة العدل الأمريكية ووزارة التعليم الأمريكية (8 مايو، 2014).
- دليل الموارد: دعم الشباب الذين بدون أوراق، وزارة التعليم الأمريكية (أكتوبر، 2015).

إذا كان لديك أي أسئلة أو تحتاج إلى مزيد من المساعدة، يمكنك الاتصال بقسم الحقوق المدنية بمكتب النائب العام على الرقم (617) 963-2917 أو http://www.mass.gov/ago/civilrights.

بتاريخ: 2 مارس، 2017